وقعت المواجهات رغم التدابير الأمنية المشددة التي اتخذتها شرطة العاصمة

واشنطن: صدامات بين مجموعات مؤيدة ومعارضة لترامب

صدامات بين الشرطة والمتظاهرين

شهدت العاصمة الأمريكية واشنطن صدامات بين مجموعات مؤيدة للرئيس الأمريكي المنتهية ولايته دونالد ترامب، وأخرى معارضة له. ووفقا لمراسل الأناضول، فإن الصدامات وقعت ، رغم التدابير الأمنية المشددة التي اتخذتها شرطة العاصمة.

واصطدمت مجموعة مؤيدة لترامب تحمل اسم "اجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى"، مع مجموعة أخرى معارضة للرئيس المنتهية ولايته. وحصل الصدام عندما حاولت مجموعة معارضة لترامب التوجه نحو ميدان "BLM" القريب من البيت الأبيض.

وتعرض أحد المتظاهرين للطعن بالسكين، فيما أوقفت الشرطة عددا من المشاركين في التظاهرات. كما منعت الشرطة الأمريكية مؤيدي ترامب من دخول الشارع المؤدي إلى البيت الأبيض.

وكانت العاصمة الأمريكية شهدت أحداثا مماثلة يومي 14–15 نوفمبر الماضي بين مؤيدي ترامب والرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن.

بايدن: واشنطن ستعود مجدداً إلى اتفاقية باريس للمناخ بعد 39 يوماً

أعلن الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن، ، أن "بلاده ستنضم مجددا إلى اتفاقية "باريس للمناخ" بعد 39 يوما.

وقال بايدن في تغريدة عبر "تويتر": "منذ 5 سنوات في مثل هذا أمس، اجتمع العالم لاعتماد اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ".

وأضاف: "في غضون 39 يوما، ستنضم إليها الولايات المتحدة"، في إشارة إلى أمس الأول الذي سيدخل فيه بايدن البيت الأبيض.

وفي 20 يناير المقبل، يستلم الديمقراطي بايدن مهامه من الرئيس الجمهوري الحالي المنتهية ولايته دونالد ترامب.

وأكد بايدن أن "واشنطن ستعمل على حشد العالم لدفع تقدم أكثر وأسرع لمعالجة أزمة المناخ بشكل مباشر".

وانسحبت الولايات المتحدة من اتفاق باريس الذي يعد أول اتفاقية دولية خاصة بمكافحة تغيرات المناخ على مستوى العالم.

وفي 4 نوفمبر 2020، دخل القرار المثير للجدل، الذي أعلن عنه الرئيس دونالد ترامب قبل سنوات، حيز التنفيذ.

وفي تقرير المناخ السنوي، أعلنت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، مؤخرا، أن عام 2020 في طريقه ليصبح العام الثالث الذي يسجل رقما قياسيا في درجات الحرارة، بعد عامي 2016 و2019.

واتفاق باريس للمناخ هو أول اتفاق دولي شامل حول حماية المناخ، تم التوصل إليه في 12 ديسمبر / كانون الأول 2015 بباريس، بعد مفاوضات مطولة بين ممثلين عن 195 دولة، وتُلزم المعاهدة الدول الموقعة باحتواء معدل الاحتباس الحراري.

وفي أبريل 2016، وقعت 190 دولة على الاتفاقية المعروفة أيضا باسم "كوب 21"، ليصبح عدد الدول الأعضاء فيها 189 بعد انسحاب الولايات المتحدة.

كابل تقترح نقل محادثات السلام مع طالبان إلى أفغانستان

طرحت الحكومة الأفغانية، ، اقتراحا لتنفيذ باقي خطوات المفاوضات الحاسمة مع طالبان، داخل أفغانستان.

وقال مستشار الأمن القومي الأفغاني حمد الله مهيب، في مجموعة من التغريدات، إن: "الحكومة الأفغانية ليس لديها مخاوف محددة بشأن الموقع داخل البلاد، ويمكن لطالبان اختيار أي مكان محلي لإكمال المحادثات".

وتجري المحادثات الآن في العاصمة القطرية الدوحة، حيث يوجد المكتب السياسي لطالبان. وأضاف مهيب: "ستساعد المحادثات داخل أفغانستان في خلق منطقة سلام ذات مصداقية، وتمكن الشعب الأفغاني من الإشراف على المفاوضات وتحقيق السلام".

وتابع: "وبذلك سيدرك المفاوضين مظالم ومطالب مواطنيهم، ويتجنبون التكاليف الإضافية في هذه العملية".

محادثات السلام بين طالبان والحكومة

ولم تعلق طالبان بعد على هذا الطلب. وأكد مهيب أن عملية السلام والمفاوضين بالخارج متأثرين بعوامل خارجية، وأظهرت التجربة أن مثل هذه العمليات لا تخدم المصالح الأفغانية. وبعد ساعات من تصريحاته، أعلن المفاوضين من الحكومة الأفغانية وطالبان في الدوحة عن وقف مؤقت للمحادثات لمدة 3 أسابيع.

وبحسب بيان مشترك، تبادل الجانبين قوائم أولية لبنود جدول الأعمال، وأجروا مناقشات أولية حول القائمة.

وقال ممثل الحكومة الأفغانية نادر نادري، ومحمد نعيم من وفد طالبان، في تغريدات منفصلة، إنه: "نظرا لأن بنود جدول الأعمال تحتاج إلى المزيد من المشاورات، اتفق الطرفان على استئناف الجولة الثانية من المفاوضات في 5 يناير 2021". وشكر الطرفان الحكومة والشعب القطري على كرم ضيافتهم، وتقديمهم التسهيلات من أجل المحادثات.

وفي بداية الشهر الجاري، أكدت الحكومة الأفغانية وطالبان على اكتمال المحادثات بين الأفغان، ولاقى هذا التطور ترحيبا كبيرا، ويكون بذلك أول تقدم منذ بدء المحادثات في الدوحة في 12 سبتمبر.

وتهدف المحادثات إلى إنهاء الخلافات المستمرة منذ ما يقرب من عقدين، ويعقب اتفاق السلام التاريخي بين الولايات المتحدة وطالبان الذي عقد في فبراير ، والذي يدعو إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من أفغانستان.

مقتل مدعٍ عام في هجوم مسلح

قُتل مدع عام أفغاني، في هجوم مسلح بالعاصمة كابل.

وأفاد المتحدث باسم مديرية أمن كابل فردوس فارامارز، في بيان، أن المدعي العام "حبيب الله.."، تعرض لهجوم من قبل مسلحين مجهولين في منطقة "ارته نو" بالعاصمة. وأوضح أن الهجوم أسفر عن مقتل المدعي العام فيما فر منفذو الهجوم من المكان. ولم تعلن بعد أي جهة مسؤوليتها عن الهجوم.

والأحد الماضي، تعرض المدعي العام "بامير فايزان"، لهجوم من قبل مسلحين مجهولين، أودى بحياته، في منطقة "ده أوريان" بالعاصمة الأفغانية كابل.

قتيلان في تفجير قنبلة بكابل

أعلنت السلطات الأفغانية مقتل شخصين وإصابة آخرين بجروح في تفجير وقع بالعاصمة الأفغانية كابل. وقال متحدث شرطة كابل فردوس فرامارز، للصحفيين، إن قنبلة موضوعة في مدرعة جرى تفجيرها بمنطقة خيري خانه.

وأشار إلى أن التفجير أسفر عن مقتل شخصين وإصابة آخرين بجروح. من جهة أخرى، قال شهود عيان إن التفجير استهدف سيارة أحد البرلمانيين. ولم تتبن أي جهة الهجوم حتى الساعة 7.30 ت.غ.

عليف: «مينسك» لم تؤد أي دور في حل أزمة «كارباخ»

قال الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف، ، إن مجموعة "مينسك" التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لم تؤد أي دور في حل أزمة إقليم "قره باغ".

جاء ذلك خلال استقباله في باكو، الرئيسين المشاركين للمجموعة الفرنسي ستيفان فيسكونتي، والأمريكي أندرو شوفير، والممثل الخاص لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أندريه كاسبرزيك، والسفير الروسي ميخائيل بوتشارنيكوف.

وأشار علييف إلى أن الوضع في "قره باغ" تغيّر بعد أن تمكنت أذربيجان من حل الأزمة المستمرة منذ نحو 30 عاما عن طريق القوة والوسائل السياسية.

وتابع: "مع الأسف، لم تؤد مجموعة مينسك أي دور في حل الصراع رغم أنها كانت تتمتع بالصلاحية للقيام بذلك طوال 28 عاما".

وأضاف: "شاركت في المفاوضات خلال 17 عامًا الأخيرة، ورغم قيام مجموعة مينسك ببعض الأنشطة لإنتاج الأفكار، إلا أنها لم تسفر عن نتائج. هذه هي الحقيقة".

وشدّد علييف على أن أذربيجان تمكنت من حل هذه الأزمة بنفسها، وألحقت الهزيمة بأرمينيا في ميدان القتال وأجبرتها على توقيع بيان الاستسلام.

وأكّد أنه لا مشكلة على الإطلاق بشأن سكان الإقليم من الأرمن مبينا أن هؤلاء سيتمتعون بحياة أفضل في ظل الإدارة الأذربيجانية.

ووصف علييف رئيسي أرمينيا السابقين سيرج سركسيان وروبرت كوتشاريان، بأنهما "مجرما حرب". وأردف: "نحن في الواقع هزمنا سركسيان وكوتشاريان. إنهما يحاولان إلقاء المسؤولية كلها على عاتق (رئيس الوزراء الحالي نيكول) باشينيان".

اعتقال 81 شخصاً خلال مظاهرات ضد الحكومة

فرنسا: مشروع قانون «الأمن الشامل» مرفوض شعبياً

مظاهرات في باريس

تتزايد بفرنسا ردود الفعل الرافضة لمشروع قانون "الأمن الشامل"، في خضم استعداد الحكومة لتطبيقه، ووصفه من قبل الاتحاد الأوروبي ومنظمات دولية بأنه ضد حقوق الإنسان. وخلال تظاهرات الشهر الماضي، التي تخللتها أحداث عنف، وصف المتظاهرون مشروع القانون بأنه محاولة من قبل إدارة الرئيس إيمانويل ماكرون لتقييد الحريات والتستر على عنف الشرطة وتعزيز سلطوية نظامه.

ورغم إعلان الحكومة عزمها التراجع عن تطبيق بعض بنود المشروع للتخفيف من ردود الفعل الشعبية والدولية، إلا أن المجتمع الفرنسي لا زال يعبر عن رفضه لمواد أخرى توصف بأنها تنتهك حقوق الإنسان.

وقال ثوماس جاليير، للأناضول، إن مشروع القانون بمثير للجدل، وينبغي عدم السماح بتمريره، لأنه يحتوي على بعض المواد المبهمة التي تهدف لتعزيز سلطوية النظام.

وأضاف جاليير، الذي يعيش بالعاصمة باريس، أن إصرار الحكومة على طرح مشروع القانون "لا طائل من ورائه"، لأنه من حق الجميع مشاركة الصور، لاسيما تلك التي تعكس عنف الشرطة، لتقديمها كدليل في بعض التحقيقات.

وأعلن وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان أن 81 شخصاً تعرضوا للاعتقال على خلفية المظاهرات التي خرجت للتنديد بمشروع قانون الأمن العام الذي تعده الحكومة.

وكتب دارمانان على حسابه بـ"تويتر" أنه في تمام الـ15:50 بالتوقيت المحلي (14:50 ت.ج) تم اعتقال 81 شخصاً.

وأضاف وزير الداخلية في تغريدته "شكراً للشرطيين وحرس الدرك الذين يتصدون دائماً لبعض الأفراد الذين ينتهجون العنف"، وأرفق معها صورة للأغراض التي صادرتها الشرطة ومنها مفك براغي ومفتاح ربط إنجليزي.

وتجمع ، للأسبوع الثالث على التوالي، مجموعات من المواطنين وسط العاصمة الفرنسية للاحتجاج ضد ما يسمى بقانون الأمن الشامل والعنف الشرطي.

ظريف: نأمل تطوير العلاقات مع تركيا على صعيد الثقة المتبادلة

أكد وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، على أهمية العلاقات الودية بين كبار المسؤولين الإيرانيين مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، معربا عن أمله في تطوير علاقات البلدين على صعيد الثقة المتبادلة.

وذكرت وزارة الخارجية الإيرانية في بيان، ، أن "ظريف تباحث هاتفيا مع نظيره التركي مولود تشاووش أوغلو".

وأضاف أن تشاووش أوغلو شدد لنظيره الإيراني على "العلاقات الوثيقة والودية بين البلدين، وسياسة حسن الجوار التي تنتهجها أنقرة".

وأوضح أن تشاووش أوغلو شدد لظريف أن الرئيس أردوغان "يحترم السيادة الوطنية لإيران ووحدة أراضيها".

وأشار تشاووش أوغلو إلى أن الرئيس أردوغان "عندما قرأ بيت الشعر في العاصمة الأذربيجانية باكو، كان يقصد مدينة لاتشين وإقليم قره باغ الأذربيجانيين"، بحسب البيان.

من جانبه، أشار ظريف إلى أهمية العلاقات الودية بين الرئيس أردوغان وكبار المسؤولين الإيرانيين، معربا عن أمله في "تطوير علاقات البلدين على صعيد الثقة المتبادلة".

على الصعيد نفسه، ذكرت السفارة التركية في طهران ببيان، أنه "تم إزالة سوء التفاهم" مع الاتصال الهاتفي بين الوزيرين.

و، ذكرت مصادر دبلوماسية تركية أن تشاووش أوغلو شدد خلال الاتصال الهاتفي لنظيره الإيراني محمد جواد ظريف، على رفض أنقرة تصريحات استهدفت الرئيس أردوغان بذريعة القصيدة، "في وقت كان بإمكان طهران التواصل مع أنقرة عبر القنوات المفتوحة".

وكان الرئيس أردوغان تلا باحتفالية النصر في باكو، الخميس، مقطوعة شعرية ورد فيها اسم "نهر آراس" الذي ينبع من تركيا ويمر عبر أرمينيا وأذربيجان وإيران، ما أثار حفيظة طهران، مستندة إلى اعتبارات معينة من منظورها.

إيران: سياستنا مبنية على تعزيز التعاون مع الدول الجارة

أكد النائب الأول لرئيس الجمهورية الإيراني اسحاق جهانغيري أن سياسة البلاد مبنية على تعزيز التعاون مع الدول الجارة.

وفي تصريح له خلال اجتماع رؤساء الغرف التجارية الإيرانية مع دول الجوار، قال جهانغيري: "وفق الإحصائيات فقد بلغت نسبة صادرات السلع الإيرانية إلى الدول الجارة 65 بالمائة من إجمالي صادرات البلاد خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الإيراني الجاري (العام الإيراني بدأ في 20 مارس)، ومن الضروري أن تبادر غرفة التجارة الإيرانية إلى إعداد برنامج عمل واضح ودقيق للتعاون مع كل دولة من دول الجوار ووضع ذلك على جدول الأعمال".

وأضاف: "سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية مبنية على تعزيز التعاون مع دول الجوار، وهذه الدول تعد الهدف الرئيسي لصادرات السلع الإيرانية، الأمر الذي يتطلب تحديد الأولويات ووضع التمهيدات اللازمة لتعزيز التعاون مع هذه الدول".

وأكد المسؤول الإيراني "ضرورة إيجاد وإكمال البنى التحتية للتعاون بين إيران والجوار" وأضاف: "رغم كل القيود فقد بذلت الجهود في هذه المرحلة لإنجاز مشاريع سككية للربط بين إيران ودول الجوار حيث تم اتخاذ خطوات مؤثرة في هذا المجال".